التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 - 2017

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل الثاني

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

المؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية

مقدمة تفرض الصعوبات والتحديات الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، وعن تشتت الشعب الفلسطيني في بيئات مختلفة وتحت أنظمة سياسية متعددة، نفسها على الدراسات المتعلقة بالحالتين السكانية والاقتصادية الفلسطينية. فمهما بلغت درجة الحرص والدقة لمعرفة أعداد الشعب الفلسطيني، فإنه وإن كنا نستطيع الحصول على أرقام أقرب للدقة في داخل فلسطين، فإن تحديد أعداد الفلسطينيين في الخارج لا يمكن إلا أن تكون أمراً تقديرياً. فالعديد من البلدان التي يقيم فيها فلسطينيون لا تقدِّم إحصائيات خاصة بهم؛ كما أن الكثير من الفلسطينيين يتم تسجيلهم وفق الجنسيات الجديدة التي حصلوا عليها. وفي هذا الفصل حاولنا أن نُقدم مُقاربة موضوعية لأعداد الفلسطينيين وفق المعلومات والبيانات الموثوقة المتاحة.

ومن جهة أُخرى، فمن الصعوبة بمكان تقديم مُقاربة موضوعية للاقتصاد الفلسطيني في العالم، حيث يصبح الأمر أكثر تعقيداً وغموضاً من المقاربات السكانية، مع امتزاج وتداخل أحوالهم المعيشية وأنشطتهم الاقتصادية في البلدان والبيئات التي يعيشونها. ولذلك فإن الجانب الاقتصادي في هذا الفصل يدرس الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت مظلة السلطة الفلسطينية؛ حيث تتوفر المعطيات والمعلومات اللازمة.

تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات السكانية والاقتصادية قد تمّ إعدادها بناء على المعطيات المتوفرة حتى أوائل سنة 2018. وقد ظهرت مؤشرات مُحدَّثة بعد الانتهاء تقريباً من "بروفات" التقرير، وقبيل إرساله للمطبعة، مما جعل من الصعوبة بمكان إعادة تحرير هذا الفصل على أساسها؛ خصوصاً أن هذه المعطيات لا تحدث فرقاً كبيراً على الخط العام للدراسة واستنتاجاتها. كما أننا سنراعي عملية التحديث في التقرير القادم بإذن الله.

أولاً: المؤشرات السكانية:

1. تعداد الفلسطينيين في العالم:

تشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم بلغ في نهاية سنة 2017 نحو 13.026 مليون نسمة مقارنة بنحو 12.706 مليون نسمة نهاية سنة 2016، بنسبة زيادة مقدارها 2.52%. بينما بلغت نسبة الزيادة في سنة 2016 نحو 2.75% مقارنة بسنة 2015، التي بلغ مجموع الفلسطينيين فيها 12.366 مليون نسمة[1].

ووفق تقديرات سنة 2017، يتوزع الفلسطينيون حسب مكان الإقامة إلى فلسطينيين يقيمون في فلسطين التاريخية، والذين يقدر عددهم بنحو 6.587 ملايين نسمة يشكلون نحو 50.6% من فلسطينيي العالم، وبواقع 5.022 ملايين نسمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، أي ما نسبته 38.6% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم، ونحو 1.565 مليون فلسطيني يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت سنة 1948 "إسرائيل"، أي بنسبة 12% (انظر جدول 2/1).

أما الفلسطينيون في الشتات، فيقدر عددهم بنحو 6.439 ملايين نسمة في نهاية 2017، يشكلون نحو 49.4% من فلسطينيي العالم، ويتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخصوصاً الأردن، التي يقدر عدد الفلسطينيين (معظمهم يحملون الجنسية الأردنية) فيها بنحو 4.087 ملايين نسمة، أي بنسبة 31.4% من الشعب الفلسطيني، أما في باقي الدول العربية فيقدر عدد الفلسطينيين بنحو 1.646 مليون فلسطيني بنسبة 12.6%، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر، ودول الخليج العربي. في حين يبلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية نحو 706 آلاف أي ما نسبته 5.4% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم (انظر جدول 2/1).

جدول 2/1: عدد الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنتي 2016 و2017 (بالألف نسمة)[2]

مكان الإقامة		2016		2017*	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
الأراضي المحتلة سنة 1967	الضفة الغربية	2,972.1	23.4	3,046.4	23.4
	قطاع غزة	1,912.2	15	1,975.3	15.2
الأراضي المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"**		1,531.7	12.1	1,565.4	12
الأردن***		3,988	31.4	4,086.5	31.4
الدول العربية الأخرى		1,606.7	12.6	1,646.4	12.6
الدول الأجنبية		695.7	5.5	706.1	5.4
المجموع الكلي		**12,706.4**	**100**	**13,026.1**	**100**

* أعداد سنة 2017 هي أعداد تقديرية، بزيادة 2.8% للضفة الغربية وقطاع غزة (بواقع 2.5% للضفة الغربية، و3.3% لقطاع غزة)، و2.2% لفلسطين المحتلة سنة 1948، و2.47% للدول العربية الأخرى، و1.5% للدول الأجنبية.

** بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، فهي لا تشمل المواطنين في الأراضي التي احتلت سنة 1967 بما فيها محافظة القدس، ولا تشمل العرب السوريين أو اللبنانيين أو المسيحيين غير العرب أو فئة الآخرين. في المقابل تنشر الإحصاءات الإسرائيلية أرقاماً تختلف عن أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حيث نجد أن عدد الفلسطينيين العرب في الأراضي المحتلة سنة 1948 بلغ نحو 1.838 مليون نسمة لسنة 2017، وإذا ما حذفنا عدد مواطني شرقي القدس الذي بلغ نحو 342 ألفاً (اعتماداً على إحصائيات سنة 2016) وعدد مواطني الجولان الذي يبلغ 25 ألفاً تقريباً، فإن العدد يصبح نحو 1.47 مليون نسمة حسب الإحصاءات الإسرائيلية.

*** بالنسبة لعدد الفلسطينيين في الأردن، فقد تمّ تقديره بالاعتماد على أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنة 2009، حيث بلغ عددهم 3,240,473، وبالاعتماد على معدلات النمو السنوي الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية للفترة 2009–2016 والتي تقدر بـ 2.47%. انظر: dosweb.dos.gov.jo/ar/

نسبة الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة نهاية سنة 2017 (%)

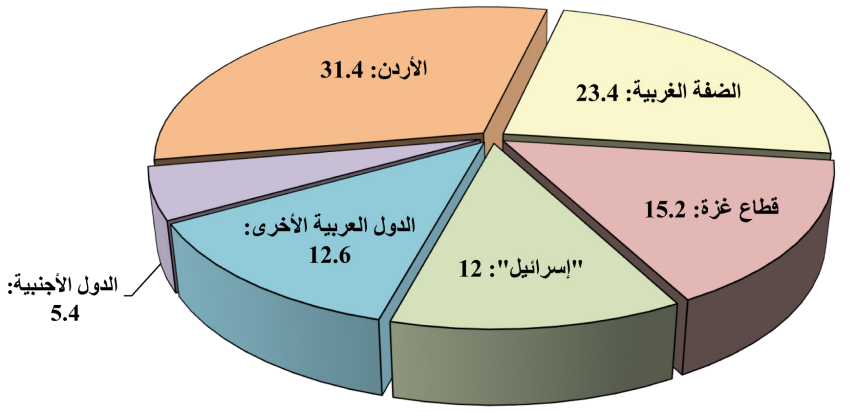

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأعداد هي أعداد تقديرية، خصوصاً خارج فلسطين حيث يصعب عمل إحصاءات دقيقة لهم. وتجدر الإشارة إلى أن تقدير أعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية كان بناء على نسبة النمو المستخدمة في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (1.5%)، مع ملاحظة أن نسبة زيادة أعداد الفلسطينيين في الدول الأجنبية يُفترض ألا تقل عن 2%.

أما في نهاية سنة 2016 فبلغ عدد الفلسطينيين في العالم نحو 12.706 مليون فلسطيني، منهم 4.884 ملايين نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونحو 1.532 مليون فلسطيني يقيمون في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"، مقارنة بـ 6.29 ملايين فلسطيني يقيمون في الخارج، منهم 3.988 ملايين فلسطيني في الأردن، و1.607 مليون في باقي الدول العربية. في حين بلغ عدد الفلسطينيين نحو 696 ألفاً في الدول الأجنبية (انظر جدول 2/1).

2. الخصائص الديموجرافية للفلسطينيين:

أ. الضفة الغربية وقطاع غزة:

يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية سنة 2017 في الضفة الغربية وقطاع غزة بنحو 5.02 ملايين فرد، منهم نحو 3.046 ملايين في الضفة الغربية (60.7%)، و1.975 مليون فرد (39.3%) في قطاع غزة. أي أن نسبة النمو قد بلغت 2.8% حيث بلغ عدد الفلسطينيين في الضفة والقطاع نحو 4.88 ملايين فرد في نهاية سنة 2016.

وتشير التقديرات المتوفرة لسنة 2017، إلى أن 42.9% من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم لاجئون من أبناء فلسطين المحتلة 1948، حيث يقدر عددهم بنحو 2.156 مليون لاجئ. إذ بلغ عددهم في الضفة الغربية نحو 827 ألف لاجئ بنسبة 27.1% من مجمل مواطني الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فبلغ عددهم نحو 1.329 مليون لاجئ بنسبة 67.3% من مجمل مواطني قطاع غزة.

جدول 2/2: مقارنة بين مجموع المواطنين واللاجئين الفلسطينيين (من أبناء 1948) في كل من الضفة والقطاع 2016–2017[3]

السنة	مكان الإقامة	المواطنون		اللاجئون (فلسطينيو 1948)	
		العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
2016	الضفة الغربية	2,972,069	60.8	806,735	27.1
	قطاع غزة	1,912,267	39.2	1,286,907	67.3
	الضفة والقطاع	**4,884,336**	**100**	**2,093,642**	**42.9**
2017	الضفة الغربية	3,046,371	60.7	826,903	27.1
	قطاع غزة	1,975,372	39.3	1,329,375	67.3
	الضفة والقطاع	**5,021,743**	**100**	**2,156,278**	**42.9**

ويمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً في منتصف سنة 2017 بـ 38.9%، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 36.6% في الضفة الغربية مقابل 42.6% في قطاع غزة (انظر جدول 2/7). وتشير البيانات إلى ارتفاع طفيف في العمر الوسيط (العمر الذي يقسم السكان إلى مجموعتين متساويتين من ناحية العدد، أي أن نصف عدد السكان أصغر من هذا العمر والنصف الثاني أكبر منه) في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات 2000–2016، حيث كان العمر الوسيط 16.4 عاماً في سنة 2000، بينما بلغ 20 عاماً في سنة 2016. وعند مقارنة البيانات بين الضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة نفسها يلاحظ اختلاف العمر الوسيط، حيث ارتفع العمر في الضفة الغربية من 17.4 عاماً في سنة 2000 إلى 21.2 عاماً في سنة 2016، في حين ارتفع العمر الوسيط في قطاع غزة من 14.9 عاماً في سنة 2000 إلى 18.4 عاماً في سنة 2016[4].

من جهة أخرى لا تشكل فئة كبار السن أو المسنين سوى نسبة ضئيلة من المجتمع الفلسطيني، فقد بلغت نسبة كبار السن (65 عاماً فأكثر) 2.9% من مجمل المواطنين، بواقع 3.3% في الضفة الغربية و2.4% في قطاع غزة (انظر جدول 2/7). أما إذا تمّ احتساب نسبة كبار السن بدءاً من 60 عاماً فأكثر، فإن النسبة تصبح 4.6% من مجمل السكان في منتصف سنة 2017، بواقع 5.1% في الضفة الغربية و3.9% في قطاع غزة (انظر جدول 2/5).

وتشهد الضفة والقطاع تحسناً ملحوظاً في معدلات البقاء على قيد الحياة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، حيث ارتفع معدل توقع البقاء على قيد الحياة بمقدار 5–8 أعوام خلال العشرين سنة الماضية، إذ ارتفع لكل من الذكور والإناث من 67 عاماً في سنة 1992 إلى 72.3 عاماً للذكور و75.4 عاماً للإناث منتصف سنة 2017، مع توقعات بارتفاع هذا المعدل خلال السنوات القادمة ليصل إلى نحو 72.8 عاماً للذكور، و75.7 عاماً للإناث في سنة 2020[5].

وأظهرت البيانات أن 17.2% من الأسر يرأسها ربّ أسرة مسن، بواقع 18.5% في الضفة الغربية و14.9% في قطاع غزة، وأشارت إلى أن متوسط حجم الأسر التي يرأسها مسن يكون في العادة صغيراً نسبياً، إذ بلغ متوسط حجم الأسرة التي يرأسها مسن 3.3 أفراد (بواقع 3 أفراد في الضفة الغربية و4 أفراد في قطاع غزة)، مقابل 5.9 أفراد للأسر التي يرأسها غير مسن[6].

وقد أشارت بيانات سنة 2016 إلى أن هناك نسبة عالية من المسنين الأميين، فقد بلغت نسبة كبار السن الأميين 25.5% وهم يمثلون 62% من الأميين البالغين (15 عاماً فأكثر) في المجتمع الفلسطيني ككل. مع العلم أن نسبة الأمية بين الأفراد 15 عاماً فأكثر في الضفة والقطاع للسنة نفسها لا تتجاوز 3.1% (1.4% للذكور مقابل 4.8% للإناث)[7].

وبلغ عدد الذكور في منتصف سنة 2017 في الضفة الغربية وقطاع غزة نحو 2.52 مليون ذكر مقابل 2.43 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.7 ذكور لكل مئة أنثى. أما في الضفة الغربية فقد بلغ عدد الذكور نحو 1.53 مليون ذكر مقابل 1.48 مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.4 ذكور لكل مئة أنثى، في حين بلغ عدد الذكور في قطاع غزة نحو 988 ألف ذكر مقابل 956 ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها 103.3 ذكور لكل مئة أنثى[8].

تشير البيانات بأن نسبة الإعالة (عدد الأشخاص المعالين لكل مئة شخص في سنّ العمل 15–64 عاماً) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت من 100.6 في سنة 2000 إلى 72.3 في سنة 2016. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الإعالة لكل من الضفة والقطاع؛ حيث انخفضت في الضفة الغربية من 94.3 سنة 2000 إلى 66.6 سنة 2016، أما في قطاع غزة فقد انخفضت من 112.8 في سنة 2000 إلى 82.1 سنة 2016[9].

كما تشير التوقعات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة سينخفض من 30.9 مولوداً لكل ألف من المواطنين سنة 2016 إلى 29 مولوداً سنة 2020. أما على مستوى المنطقة فنلاحظ أن هناك تبايناً في معدل المواليد الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قُدر معدل المواليد الخام سنة 2016 في الضفة الغربية بنحو 28.5 مولوداً لكل ألف من المواطنين، في حين قدر في قطاع غزة بنحو 35.8 مولوداً للسنة نفسها[10].

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدلات الوفيات الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمعدلات السائدة في الدول العربية. كما يتوقع انخفاض معدلات الوفيات الخام في الضفة الغربية وقطاع غزة من 3.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2016 إلى 3.4 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2020[11]. أما على مستوى المنطقة فيلاحظ أن هناك فارقاً ضئيلاً في معدل

الوفيات الخام لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ معدل الوفيات الخام 3.7 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين سنة 2016 في الضفة الغربية، في حين بلغ 3.5 حالات وفاة لكل ألف من المواطنين في قطاع غزة[12].

وقد بلغ معدل الزيادة الطبيعية للمواطنين (الفرق بين معدلات المواليد والوفيات) منتصف سنة 2016 في الضفة الغربية وقطاع غزة 2.8%، بواقع 2.5% في الضفة الغربية و3.3% في قطاع غزة. ومن المتوقع أن تبقى معدلات النمو كما هي خلال السنوات القادمة. وتعد الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة مرتفعة إذا ما قورنت بالمستويات السائدة حالياً في الدول الأخرى. ويعود ارتفاع مستويات الخصوبة إلى الزواج المبكر خصوصاً للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني[13].

هنالك دلائل تؤكد على أن معدل الخصوبة لدى المرأة الفلسطينية بدأ في الانخفاض، خصوصاً منذ العقد الأخير من القرن العشرين. فاستناداً إلى نتائج المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات لسنة 2014، فقد طرأ انخفاض على معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ 4.1 مواليد للفترة 2011–2013 مقابل 6 مواليد في سنة 1997. أما عند مقارنة الضفة بالقطاع فيلاحظ استمرار ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في قطاع غزة بالنسبة للضفة الغربية خلال الفترة 1997–2013، حيث بلغ 3.7 مواليد للفترة 2011–2013 في الضفة الغربية مقابل 5.6 مواليد في سنة 1997. أما في قطاع غزة فقد بلغ هذا المعدل 4.5 مواليد للفترة 2011–2013 مقابل 6.9 مواليد في سنة 1997[14].

ويلاحظ ارتفاع معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بالدول العربية؛ إذ بلغ معدل الخصوبة الكلية في الأردن 3.5 مواليد، وفي مصر 3.5 مواليد، وفي تونس 2.4 مواليد وذلك في سنة 2016، لذا تُعدّ الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق ذات المستوى المرتفع في الخصوبة[15].

تشير بيانات سنة 2016 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع سنة 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.2 أفراد سنة 2016 مقارنة مع 6.4 أفراد سنة 1997. كما انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 4.8 أفراد سنة 2016 مقارنة مع 6.1 أفراد سنة 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.7 أفراد في سنة 2016 مقارنة مع 6.9 أفراد في سنة 1997[16].

وبلغت نسبة الأسر النووية لسنة 2015 في الضفة الغربية وقطاع غزة 85.7% من إجمالي الأسر، وهناك 10.2% أسر ممتدة، و4% أسر من شخص واحد، وبلغت نسبة الأسر المركبة 0.1% (انظر جدول 2/3).

جدول 2/3: التوزيع النسبي للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع الأسرة والمنطقة 2015[17]

المؤشر	أسرة من شخص واحد (%)	أسرة نووية (%)	أسرة ممتدة (%)	أسرة مركبة (%)	المجموع	متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)
الضفة الغربية	4.6	86.3	9.1	–	**100**	4.9
قطاع غزة	2.8	84.7	12.4	0.1	**100**	5.7
الضفة والقطاع	4	85.7	10.2	0.1	**100**	5.2

التوزيع النسبي للأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب نوع الأسرة والمنطقة 2015 (%)

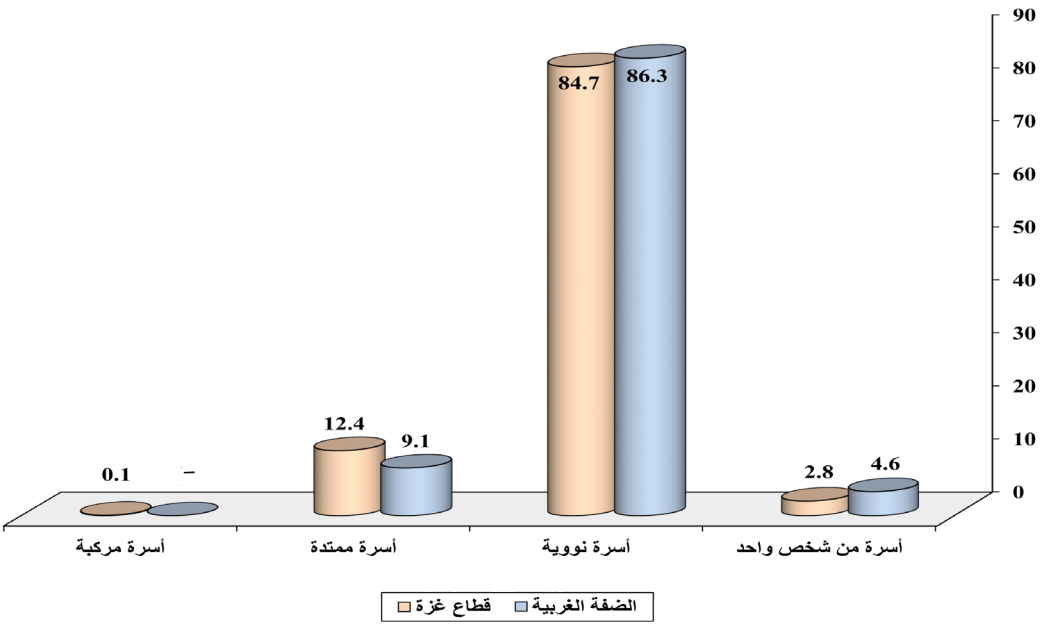

وتشير بيانات سنة 2016، إلى أن 11% من الأسر ترأسها إناث في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة. وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى سنة 2016 في الضفة والقطاع 3 أفراد مقارنةً بمتوسط مقداره 5.7 أفراد للأسرة التي يترأسها ذكر[18].

كما أن الكثافة السكانية في الضفة والقطاع مرتفعة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لسنة 2017 نحو 823 فرداً/كم^2 في الضفة والقطاع، بواقع 532 فرداً/ كم^2 في الضفة الغربية مقابل 5,324 فرداً/ كم^2 في قطاع غزة[19].

وتشير بيانات سنة 2016 في الضفة والقطاع أن نسبة الأفراد (15 عاماً فأكثر) الذين أنهوا مرحلة التعليم الجامعي، بكالوريوس فأعلى، قد بلغت 14%. أما نسبة الأفراد الذين لم ينهوا أيّ مرحلة تعليمية فبلغت 9%. كما أن نسبة الأمية بين الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 عاماً فأكثر بلغت 3.1%، وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.4%، في حين بلغت بين الإناث 4.8%[20].

وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة نحو 77%، بواقع 79% في الضفة الغربية و72% في قطاع غزة. وتفيد البيانات إلى أن 88% من أسر الضفة والقطاع تسكن في مساكنٍ، المصدرُ الرئيسي للمياهِ فيها شبكةُ مياهٍ عامةٍ، حيث بلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 83% مقابل 94% في قطاع غزة، وأظهرت البيانات أن جميع الأسر تقريباً في الضفة والقطاع تسكن في مساكن متصلة بالشبكة العامة للكهرباء. كما أن قرابة 37% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بحفر امتصاصية أو صماء للتخلص من المياه العادمة بواقع 56% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة. في حين أن هناك 62% من الأسر الفلسطينية تقيم في مساكن موصولة بشبكة صرف صحي، بواقع 43% في الضفة الغربية مقابل 91% في قطاع غزة، وذلك لسنة 2016[21].

ويتوزع المواطنون الفلسطينيون على 16 محافظة، منها 5 محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية. وتشير البيانات لسنة 2016 إلى أن محافظة الخليل سجلت أعلى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 15.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع، ثم محافظة غزة حيث سجلت ما نسبته 13.4%، في حين بلغت نسبة المواطنين في محافظة القدس 8.8%. كما تشير البيانات إلى أن محافظة أريحا والأغوار سجلت أدنى نسبة لعدد المواطنين حيث بلغت 1.1% من إجمالي المواطنين في الضفة والقطاع. والجدول التالي يمثل توزيع المواطنين، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة:

جدول 2/4: عدد المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة لسنتي 2007 و2016[22]

المحافظة	2007	2016	معدل النمو السنوي 2007–2016
الضفة الغربية	2,345,107	2,972,069	2.7
جنين	256,212	322,946	2.6
طوباس	48,771	67,690	3.7
طولكرم	158,213	187,631	1.9
نابلس	321,493	394,197	2.3
قلقيلية	91,046	114,994	2.6
سلفيت	59,464	73,183	2.3
رام الله والبيرة	278,018	362,445	3
أريحا والأغوار	41,724	54,232	3
القدس	362,521	431,866	2
بيت لحم	176,515	224,575	2.7
الخليل	551,130	738,310	3.3
قطاع غزة	1,416,539	1,912,267	3.4
شمال غزة	270,245	383,367	4
غزة	496,410	655,881	3.1
دير البلح	205,534	277,906	3.4
خانيونس	270,979	357,759	3.1
رفح	173,371	237,354	3.6
الضفة والقطاع	3,761,646	4,884,336	2.9

عدد المواطنين في محافظات الضفة الغربية 2016

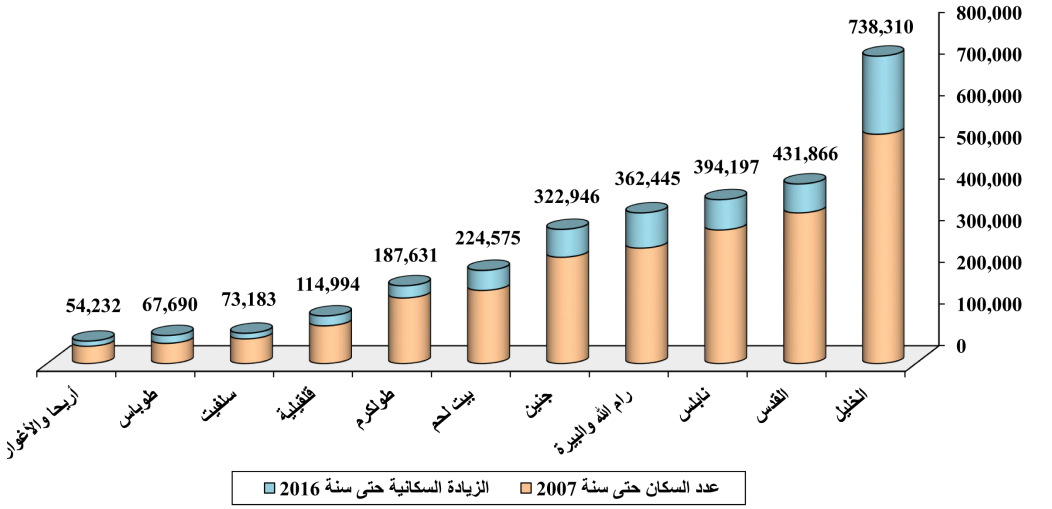

عدد المواطنين في محافظات قطاع غزة 2016

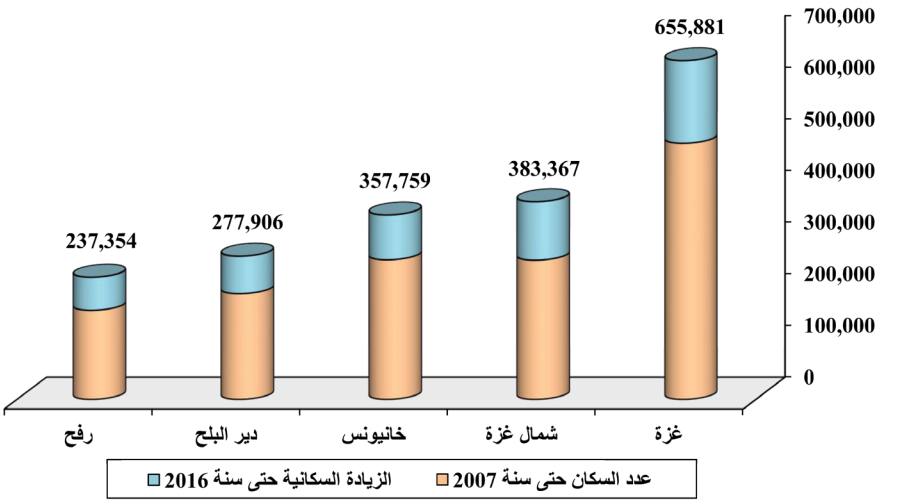

جدول 2/5: ملخص لأهم المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[23]

المؤشر		الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية وقطاع غزة
عدد السكان (منتصف 2017)		3,008,770	1,943,398	4,952,168
الكثافة السكانية منتصف سنة 2017 (فرد/كم^2)		532	5,324	823
معدل الزيادة الطبيعية (2016)		2.5	3.3	2.8
توقع البقاء على قيد الحياة (ذكور) (عاماً) (2016)		72.4	71.5	72.1
توقع البقاء على قيد الحياة (إناث) (عاماً) (2016)		75.5	74.6	75.2
معدل وفيات الرضع (حالة وفاة لكل ألف مولود) (2014)		17	19.6	18.2
متوسط عدد الغرف في المسكن (2016)		3.4	3.6	3.5
نسبة الأفراد (%) (منتصف 2017)	0–14 عاماً	36.6	42.6	38.9
	الشباب 15–29 عاماً	29.9	29.5	29.7
	30–59 عاماً	28.4	24	26.8
	المسنين 60 عاماً فأكثر	5.1	3.9	4.6
متوسط كثافة المسكن (فرد/غرفة) (2016)		1.6	1.9	1.6

نسبة الأفراد حسب الأعمار في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف 2017 (%)

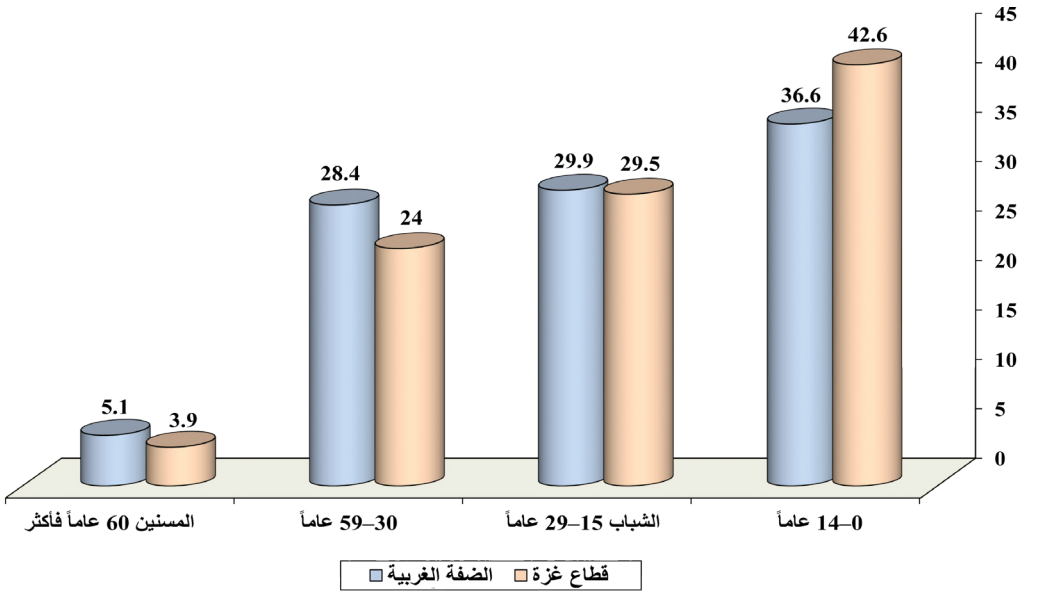

ب. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تُشير التقديرات المتوفرة إلى أن عدد الفلسطينيين المقدر في نهاية سنة 2017 في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل" بلغ نحو 1.565 مليون فلسطيني مقارنة بنحو 1.532 مليون فلسطيني سنة 2016. وتظهر البيانات المتوفرة حول المواطنين الفلسطينيين في "إسرائيل" نهاية سنة 2015 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً قد بلغت 34.3% للذكور و33.5% للإناث، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4% للذكور و4.8% للإناث[24].

وحسب البيانات المتوفرة لسنة 2015، فقد بلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في "إسرائيل" 3.2 مواليد لكل امرأة. كما أشارت بيانات السنة نفسها إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.6 أفراد لكل أسرة. وبلغ معدل المواليد الخام نحو 23.6 مولوداً لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين. كما بلغ معدل الوفيات الخام 2.9 حالة وفاة لكل ألف من المواطنين الفلسطينيين، أما معدل وفيات الرضع فكان 6.2 حالات وفاة لكل ألف من المواليد الأحياء. وهذه البيانات لا تشمل المواطنين العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا تشمل المواطنين في منطقة جي واحد J1 من محافظة القدس، كما لا تشمل العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل[25].

وبسبب السياسات الاقتصادية التي تنتهجها "إسرائيل"، تعيش نصف العائلات الفلسطينية والمسلمة على وجه الخصوص في فقر مدقع، في حين يوجد 60% من الأطفال تحت خطّ الفقر.

وبحسب معطيات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (Central Bureau of Statistics (CBS نهاية سنة 2015، فإن مجمل عدد المسلمين من فلسطينيي 48 (أي في "إسرائيل") يبلغ 1.489 مليون، بينما هناك 137 ألفاً من الطائفة الدرزية، و130 ألفاً من المسيحيين. ويعيش أكبر تجمع للعرب في المنطقة الشمالية (42.1%)، يليها القدس (19.1%)، ثم منطقة حيفا (14.3%). كما تُظهر الإحصائيات نفسها أن المسلمين يتميزون بأن معظمهم من جيل الشباب[26].

ج. الأردن:

يقدر عدد الفلسطينيين في الأردن في نهاية سنة 2017 بنحو 4.087 ملايين نسمة، مقارنة مع 3.988 ملايين نسمة نهاية سنة 2016، ومعظمهم يحملون الجنسية الأردنية (أردنيون من أصول فلسطينية) (انظر جدول 2/1).

وبالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاء الأردنية، بلغ معدل النمو السنوي 2.47% سنة 2016، وهي نسبة تشمل كافة الأردنيين، بمن فيهم الأردنيون من أصول فلسطينية[27]. وحسب البيانات المتوفرة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فقد بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في الأردن 4.8 أفراد لسنة 2010، كما بلغ معدل الخصوبة الكلية للنساء الفلسطينيات في الأردن نحو 3.3 مواليد لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان. كما بلغ معدل وفيات الرضع في المخيمات الفلسطينية في الأردن 22.6 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 25.7 حالة وفاة لكل ألف مولود للسنة نفسها[28].

وحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) فإن هناك 2,286,643 لاجئاً مسجلاً، وذلك في 2017/1/1، مقارنة مع 2,247,768 لاجئاً مسجلاً في 2016/1/1. ويعيش نحو 17.4% منهم، أي نحو 400 ألف في المخيمات الفلسطينية العشر الموجودة في الأردن، وذلك وفق تقديرات مطلع سنة 2017[29].

وتتعاون الأونروا مع الحكومة الأردنية عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية التي بدورها تشكل لجنة تسمى "لجنة تحسين المخيم"، تختار أعضاءها من قادة وشخصيات المخيم. وتقوم هذه اللجنة بدور المجالس البلدية، فتتعاون هذه الجهات الثلاثة من أجل تحسين البنية التحتية للمخيمات، من طرق وممرات وشبكات صرف المياه.

ويتمتع جميع اللاجئين في الأردن بالجنسية الأردنية، باستثناء نحو 100 ألف من لاجئي قطاع غزة التي كانت تتبع الحكم المصري حتى سنة 1967. وتمنح الحكومة الأردنية لهؤلاء جوازات سفر مؤقتة، ويقيم نحو 24 ألفاً منهم في مخيم جرش[30].

د. سورية:

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في سورية 618,128 نسمة في 2017/1/1، مقارنة مع 630,035 نسمة في 2016/1/1[31].

وقد عانى فلسطينيو سورية من انعكاسات الأزمة السورية والصراع الداخلي عليهم، فقد قدرت وكالة الأونروا، في 2018/1/30، عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا داخلياً بنحو 254 ألفاً[32]. وبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للجوء خارج سورية نحو 148 ألف لاجئ موزعين كما يلي:

جدول 2/6: توزيع اللاجئين الفلسطينيين من سورية في الخارج حسب مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سورية 2018/1/30 (بالألف نسمة)[33]

البلد	لبنان	الأردن	مصر	قطاع غزة	تركيا وأوروبا	المجموع
العدد	31	17	6	1	93	**148**

ملاحظة: وصل نحو 85 ألف لاجئ فلسطيني سوري إلى أوروبا حتى نهاية 2016.

وحسب الأونروا فإن أكثر من 95% من اللاجئين الفلسطينيين الذين ظلوا في سورية بحاجة للمساعدة العاجلة، أي نحو 438 ألف لاجئ، ظلوا يعتمدون على المساعدات الغذائية والنقدية التي تقدمها الأونروا في تلبية أدنى احتياجاتهم[34].

وقد تعرضت أغلب المخيمات الفلسطينية، خصوصاً الواقعة في المناطق التي توجد فيها صدامات مسلحة، إلى عمليات تدمير كلي وجزئي؛ مما أدى إلى نزوح سكان هذه المخيمات بشكل كلي أو جزئي إلى مناطق أكثر أمناً نسبياً، ومن بقي فيها عانى من الحصار، ونقص الخدمات والمواد الغذائية الأساسية. ويأتي على رأس هذه المخيمات مخيمي اليرموك وحندرات اللذين تمّ تدمير أكثر من 80% من مبانيها تدميراً كاملاً وجزئياً[35]. وعند الاطلاع على أعداد الضحايا، والمعتقلين، والمفقودين، يتضح لنا ما يكابده اللاجئون الفلسطينيون في سورية من استهداف ومعاناة، فقد بلغ عدد الضحايا الفلسطينيين نتيجة للصراع القائم في سورية حتى 2018/1/30 ما مجموعه 3,642 ضحية موثقة من بينهم 463 امرأة، بينما بلغ عدد المفقودين 280 مفقوداً، أما عدد المعتقلين فبلغ 1,652 معتقلاً[36].

تشير أحدث البيانات المتوفرة بين أيدينا حول الفلسطينيين المقيمين في سورية سنة 2009 أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 33.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 4.4%. كما أشارت بيانات سنة 2010 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية (في سورية) بلغ 4.1 أفراد، وبلغ معدل النمو السنوي 1.6%. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي

في سنة 2010 للفلسطينيين في سورية 2.5 مولوداً لكل امرأة، وبلغ معدل المواليد الخام 29.2 مولوداً لكل ألف من السكان، كما بلغ معدل وفيات الرضع 28.2 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 31.5 حالة وفاة لكل ألف مولود للسنة نفسها[37].

هـ. لبنان:

يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في 2017/1/1 كمقيمين في لبنان 532,173 فرداً (يعيش نحو 48.9% منهم في المخيمات) مقارنة مع 504,376 نسمة في 2016/1/1[38].

وقد أظهرت نتائج إحصاء أعداد الفلسطينيين في لبنان، والذي تولى تنفيذه لجنة الحوار اللبناني – الفلسطيني وإدارة الإحصاء المركزي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي أُعلنت في 2017/12/21، أن عددهم يبلغ نحو 175 ألف فلسطيني. وهذا يبرز مدى "النزيف" الذي تعرض له المجتمع الفلسطيني وحجم الهجرة الكبير لفلسطينيي لبنان إلى الخارج. وقد تُشجِّع معرفة هذه الأعداد السلطات والقوى السياسية اللبنانية على اتخاذ إجراءات مناسبة لتخفيف معاناة الفلسطينيين، بما في ذلك إعطاؤهم حقّ التملك والعمل. غير أنه يخشى أن تستخدم هذه النتائج كذريعة من الدول المانحة لتقليص المساعدات إلى الأونروا؛ أو تستخدم للدفع بالمساعي الغربية الإسرائيلية التي تستهدف توطين اللاجئين الفلسطينيين[39]. كما أظهرت نتائج التعداد أن نحو 45% من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون في المخيمات، وأن 4.9% من اللاجئين يملكون جنسية غير الجنسية الفلسطينية. وهناك نحو 7.2% من اللاجئين أميون، بينما بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم للأفراد من 3–13 عاماً 93.6%، وبلغت نسبة البطالة 18.4% من الأفراد المشمولين في القوى العاملة، كما بلغ متوسط حجم الأسرة 4 أفراد[40].

تظهر البيانات المتوفرة حول الفلسطينيين المقيمين في لبنان سنة 2011، أن نسبة الأفراد دون الـ 15 عاماً بلغت 31.1%، في حين بلغت نسبة الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً فأكثر 6.1%، وبلغت نسبة الجنس 98.2 ذكراً لكل مئة أنثى. كما أشارت البيانات المتوفرة لسنة 2011 إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية بلغ 4.4 أفراد. من جانب آخر بلغ معدل الخصوبة الكلي 2.8 مولوداً لكل امرأة، في حين بلغ معدل وفيات الرضع للفلسطينيين في لبنان 15 حالة وفاة لكل ألف مولود، بينما بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 17 حالة وفاة لكل ألف مولود[41].

و. مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

قبل أن نقارن بعض المؤشرات الديموجرافية الرئيسية، الملخصة في جدول 2/7، نود أن نشير إلى أن بعض المعطيات تكون أحياناً لسنوات مختلفة، مما قد يُخلّ بعملية المقارنة، ولكنها على أي حال تظل مفيدة كمؤشرات عامة، وفق أحدث الإحصاءات المتوفرة. أما أبرز الملاحظات فهي:

- أن نسبة صغار السن للفلسطينيين، أقل من 15 عاماً، هي أعلى ما تكون في قطاع غزة وأدناها في لبنان.
- أن أعلى نسبة لكبار السن الذين يبلغون 65 عاماً فأكثر تتواجد في لبنان ثم الأردن، وأدنى نسبة تتواجد في قطاع غزة.
- أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما تكون في قطاع غزة، ثم الأردن وسورية، تليها الضفة الغربية، ثم لبنان، وأدناها في "إسرائيل". وبالتالي فإن هذا المعدل يتسق مع الاتجاه العام للمواليد في السنوات الماضية، حيث ظلّ قطاع غزة يمثل الصدارة من ناحية المواليد، وهو ما يشكل ضغوطاً سكانية على القطاع المحدود الإمكانيات والذي يعاني من حصار خانق.
- أن معدلات الوفاة الخام بقيت مرتفعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت 3.5 حالات وفاة سنة 2016، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخصوصاً عمليات القتل التي تمارسها.

جدول 2/7: ملخص لبعض المؤشرات الديموجرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[42]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة والقطاع	"إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأفراد 15 عاماً فأقل (%)	36.6 (منتصف 2017)	42.6 (منتصف 2017)	38.9 (منتصف 2017)	34.3 ذكور 33.5 إناث (نهاية 2015)	39.9 (2011)	33.1 (2009)	31.1 (2011)
نسبة الأفراد 65 عاماً فأكثر (%)	3.3 (منتصف 2017)	2.4 (منتصف 2017)	2.9 (منتصف 2017)	4 ذكور 4.8 إناث (نهاية 2015)	4.3 (2011)	4.4 (2009)	6.1 (2011)
نسبة الجنس (ذكر لكل مئة أنثى)	103.3 (منتصف 2017)	103.4 (منتصف 2017)	103.7 (منتصف 2017)	102.7 (2015)	–	100.4 (2009)	98.2 (2011)
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	28.5 (2016)	35.8 (2016)	30.9 (2016)	23.6 (2015)	29.2 (2010)	29.2 (2010)	25.8 (2010)
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	3.7 (2016)	3.3 (2016)	3.5 (2016)	2.9 (2015)	–	2.8 (2006)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	3.7 (2013–2011)	4.5 (2013–2011)	4.1 (2013–2011)	3.13 (2015)	3.3 (2010)	2.5 (2010)	2.8 (2011)
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	4.8 (2016)	5.7 (2016)	5.2 (2016)	4.6 (2015)	4.8 (2010)	4.1 (2010)	4.4 (2011)

3. اللاجئون الفلسطينيون:

من المهم الإشارة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا فقط أولئك المقيمين خارج فلسطين، وإنما هناك نحو 2.094 مليون لاجئ مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1967، كما أن هناك نحو 150 ألف لاجئ طردوا من أرضهم، لكنهم ما زالوا مقيمين في فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"؛ وبالتالي فإن مجموع اللاجئين الفلسطينيين يصل إلى نحو 8.534 ملايين لاجئ، أي نحو 67.2% من مجموع الشعب الفلسطيني وذلك حسب تقديرات سنة 2017. وربما يكون هناك بعض التكرار في احتساب بعض الأعداد، بسبب الانتقال من المكان المسجل فيه اللاجئ أو الذي يحمل جواز سفره، إلى مكان عمل أو إقامة آخر؛ لكن ذلك لا يؤثر إلا بشكل محدود على النسبة الكبيرة للاجئين.

جدول 2/8: أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2017[43]

البلد	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل"*	الأردن	لبنان	سورية	باقي الدول العربية	الدول الأجنبية	المجموع
العدد	806,735	1,286,907	150,000	3,988,030	532,173	618,128	456,399	695,700	**8,534,072**

* عدد تقريبي.

أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم حسب تقديرات سنة 2017

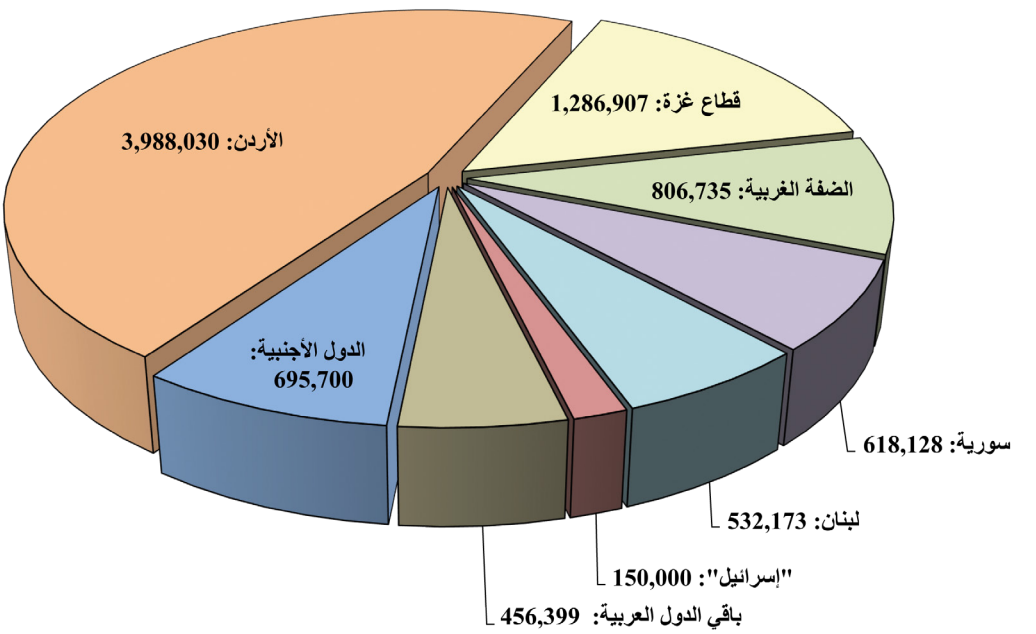

كما تجدر الإشارة إلى أن إحصاءات الأونروا اقتصرت على الفلسطينيين الذين سجلوا أنفسهم كلاجئين في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الضفة الغربية، وقطاع غزة، والأردن، وسورية، ولبنان. وبالتالي، يجب الانتباه إلى أن هذه الإحصاءات لا تعكس بدقة أعداد اللاجئين الفلسطينيين في العالم، لأنها استثنت لاجئين فلسطينيين كثيرين أقاموا في غير مناطق عملها، كما لم تشمل كثيرين من المقيمين في مناطق عملها، لأنهم لم يسجلوا لديها، لعدم حاجتهم لخدماتها. وتستثني إحصاءاتها اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إثر حرب 1967، حيث تمّ تهجير نحو 330 ألف فلسطيني من أرضهم، كما أن هناك لاجئين اضطروا للخروج من فلسطين تحت ظروف مختلفة (غير الحرب) ومنعوا من العودة. وبالتالي يجب الانتباه إلى أن إحصاءات الأونروا بخصوص اللاجئين هي إحصاءات منقوصة. ولا يمكن التعامل مع أرقام الأونروا كأرقام حقيقية تعبّر عن أعداد لاجئي سنة 1948 (باستثناء حالة سورية ولبنان إلى حدّ ما)، فهي فقط تعبّر عن أرقام من سجلوا أنفسهم ويمكن أن يتلقوا مساعدات وخدمات من الأونروا وليس كل اللاجئين الفلسطينيين.

من ناحية أخرى، قامت وكالة الأونروا في سنة 2013 بإعطاء بيانات جديدة لأعداد اللاجئين في مناطق عملها، وهي بيانات مختلفة عن إحصائياتها السابقة؛ حيث ذكرت أن قيامها بتحويل سجلاتها إلى صيغة رقمية، قد مكّنها من تقديم إحصاءات أكثر تفصيلاً. وقامت بتصنيف المسجلين لديها إلى "لاجئين مسجلين" وإلى "أشخاص مسجلين آخرين". وقالت إن المسجلين الآخرين يشملون أولئك المستحقين لتلقي خدماتها، دون أن توضح معنى ذلك على موقعها الإلكتروني بدقة. وقد يشمل ذلك المستفيدين ممن لا ينطبق عليهم تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني، وهو تعريف قاصر لا يغطي كافة فئات اللاجئين.

ويقدر عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة، في 2017/1/1، بنحو 5.85 ملايين نسمة، يقيم نحو 2.287 مليون منهم في الأردن بنسبة 39%، ويقيم نحو 2.433 مليون منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 بنسبة 41.6% (موزعين على 1.436 مليون بنسبة 24.5% في قطاع غزة، ونحو 997 ألف بنسبة 17% في الضفة الغربية)، والباقي (1.13 مليون بنسبة 19.3%) مسجلون في سورية ولبنان. وبلغ عدد القاطنين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نحو 1.666 مليون بنسبة 28.5%، كما يلاحظ أن نسبة القاطنين في المخيمات في لبنان وقطاع غزة هي الأعلى مقارنة بباقي المناطق. والجدول التالي يوضح أعداد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها.

جدول 2/9: عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا حسب مناطق عملها في 2017/1/1[44]

المنطقة	اللاجئون المسجلون	أشخاص مسجلون آخرون	مجموع الأشخاص المسجلين	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات (%)
الضفة الغربية	809,738	187,435	**997,173**	19	242,257	24.3
قطاع غزة	1,348,536	87,080	**1,435,616**	8	578,694	40.3
لبنان	463,664	50,131	**513,795**	12	260,106	50.6
سورية*	543,014	75,114	**618,128**	9	186,858	30.2
الأردن	2,175,491	111,152	**2,286,643**	10	397,739	17.4
المجموع	**5,340,443**	**510,912**	**5,851,355**	**58**	**1,665,654**	**28.5**

* كافة الأرقام المدونة تحت خانة سورية تمثل تقديراً ساري المفعول طالما أن الوضع في سورية ما يزال غير مستقر.

الفلسطينيون المسجلون في سجلات الأونروا في 2017/1/1

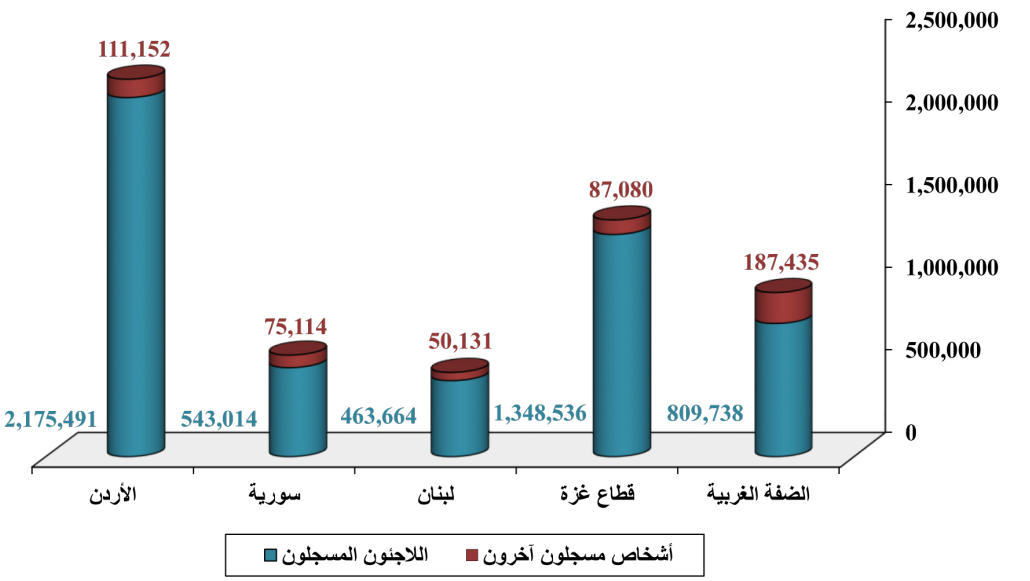

عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأونروا حسب المنطقة في 2017/1/1

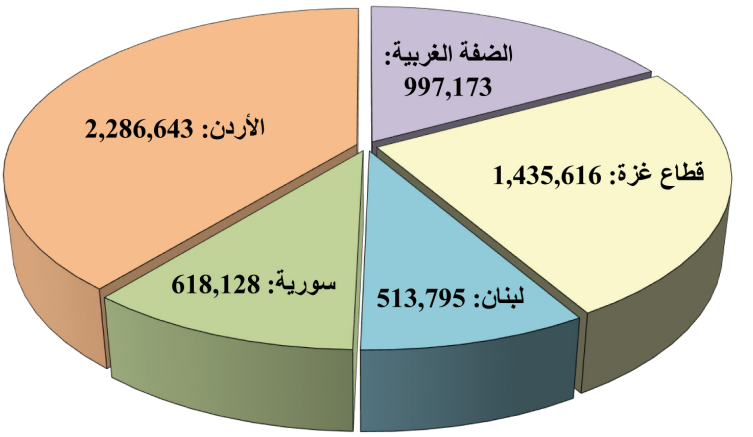

وأظهرت نتائج مسح القوى العاملة لسنة 2016، أن نسبة المشاركة في القوى العاملة بين اللاجئين 15 عاماً فأكثر، المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة، بلغت 46.1% مقابل 45.5% لدى غير اللاجئين[45]. من جانب آخر، تشير البيانات بأن هناك فرقاً واضحاً على مستوى معدلات البطالة في الضفة والقطاع بين اللاجئين وبين غير اللاجئين، إذ يرتفع معدل البطالة بين اللاجئين ليصل إلى 33.3% مقابل 22.3% بين غير اللاجئين[46].

ويلاحظ أن نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع خلال سنة 2016 للأفراد 15 عاماً فأكثر قد بلغت 2.7%، في حين بلغت لغير اللاجئين 3.3%، كما ارتفعت نسبة اللاجئين الفلسطينيين 15 عاماً فأكثر الحاصلين على درجة البكالوريوس فأعلى، إذ بلغت 14.9% من مجمل اللاجئين (15 عاماً فأكثر)، في حين بلغت لغير اللاجئين 12.6%.

وأشارت بيانات سنة 2016 إلى أن 43.3% من الأسر في الضفة والقطاع تسكن في مساكن على شكل دار، فكانت للأسر غير اللاجئة 50.2% مقابل 34.1% للأسر اللاجئة، وبلغت نسبة الأسر التي تسكن شقة 54.4% (46.4% للأسر غير اللاجئة، 65.2% للأسر اللاجئة)، كما بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي تقيم في مسكن مستأجر 10.6%، في حين بلغت نسبة الأسر اللاجئة التي تقيم في مسكن ملك 72.1% لسنة 2016[47].

4. اتجاهات النمو السكاني:

على الرغم من التراجع النسبي لمعدلات الزيادة الطبيعية في أوساط الشعب الفلسطيني، إلا أن هذه الزيادة تظلّ مرتفعة مقارنة بغيره من الشعوب، ومقارنة بالمجتمع اليهودي الاستيطاني في فلسطين. وبالإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بلغ نحو 6.587 ملايين نسمة في نهاية سنة 2017، في حين بلغ عدد

اليهود 6.558 ملايين نسمة بناء على تقديرات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وبناء على معدلات النمو السنوية، والبالغة 2.8% للفلسطينيين في الضفة والقطاع، و2.2% لفلسطينيي 1948 "إسرائيل"، و1.9% لليهود؛ فإن عدد الفلسطينيين قد تجاوز عدد اليهود مع نهاية سنة 2017 بنحو 30 ألفاً؛ وستصبح نسبة اليهود المقيمين في فلسطين نحو 49% فقط من السكان وذلك في سنة 2022، حيث سيصل عددهم إلى نحو 7.205 ملايين مقابل نحو 7.511 ملايين فلسطيني.

جدول 2/10: عدد الفلسطينيين واليهود المقدّر في فلسطين التاريخية 2014–2022 (بالألف نسمة)[48]

السنة	عدد الفلسطينيين			عدد اليهود
	الضفة والقطاع	فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل"	فلسطين التاريخية	
2014	4,616.4	1,462.5	6,078.9	6,219.2
2015	4,749.5	1,471.2	6,220.7	6,334.5
2016	4,884.3	1,531.7	6,416	6,446.1
2017	5,021.7	1,565.4	6,587.1	6,557.7
2018	5,162.3	1,599.8	6,762.1	6,682.3
2019	5,306.9	1,635	6,941.9	6,809.3
2020	5,455.4	1,671	7,126.4	6,938.6
2021	5,608.2	1,707.8	7,316	7,070.5
2022	5,765.2	1,745.3	7,510.5	7,204.8

عدد الفلسطينيين واليهود المقدر في فلسطين التاريخية 2014–2022 (بالألف نسمة)

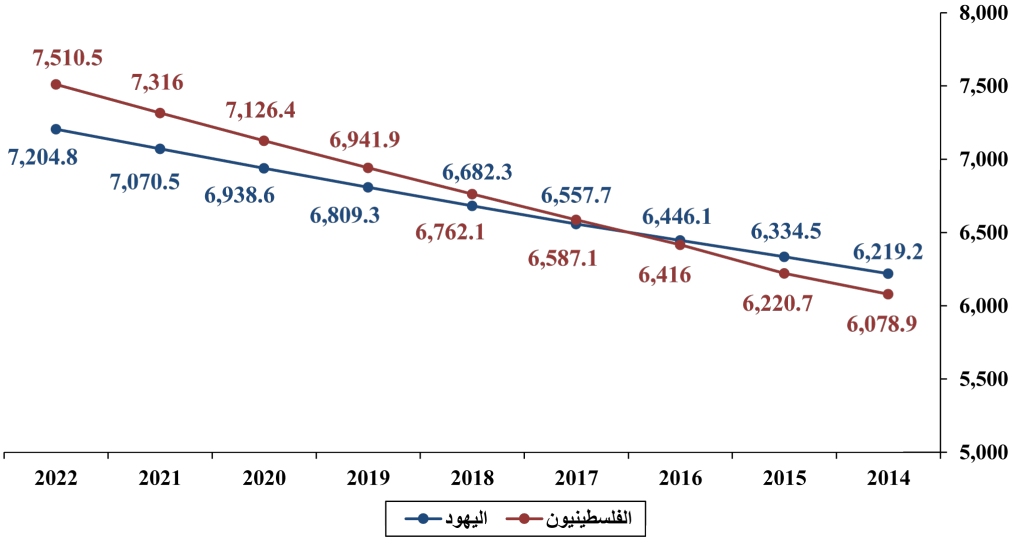

5. فلسطينيو الخارج وحقّ العودة 2016–2017:

واصل اللاجئون الفلسطينيون في الشتات، الذين يشكلون نصف تعداد الشعب الفلسطيني، خلال سنتي 2016–2017، إقامة الفعاليات والأنشطة التي تؤكد على ارتباطهم بفلسطين وحقوقهم التاريخية الثابتة فيها، وقد ركزت هذه الفعاليات والأنشطة على أهمية الحفاظ على حقّ العودة، وتذكير الأجيال الفلسطينية الناشئة على أهمية التمسك بالأرض وحقّ العودة. كما طالبت تلك الفعاليات بريطانيا بالاعتذار عن وعد بلفور Balfour Declaration، في الذكرى السنوية المئة لإصداره.

وقد انعقد مؤتمر فلسطينيي أوروبا السنوي الـ 14، تحت شعار "فلسطينيو الشتات ركيزة وطنية وعودة حتمية"، في 2016/5/7، في مدينة مالمو السويدية، كما عقد فلسطينيو أوروبا مؤتمرهم السنوي الـ 15 في 2017/4/15، في مدنية روتردام الهولندية، تحت شعار "100 عام.. شعب ينتصر وإرادة لا تنكسر"، في ظلّ ضغوط كبيرة مورست من قبل اللوبي الداعم لـ"إسرائيل" على الحكومة الهولندية لمنع عقد المؤتمر لكنها فشلت، بحسب القائمين عليه. وقد شارك في أعمال المؤتمرَين آلاف الفلسطينيين والعرب وأحرار العالم، الذين توزّعوا على وفود وجماهير غفيرة جاءته من شتى أرجاء القارة الأوروبية وخارجها في ذكرى النكبة، وبحضور قيادات وشخصيات فلسطينية بارزة وفاعلة من الوطن المحتل وخارجه، علاوة على حشد من الشخصيات العامة العربية والإسلامية والأوروبية، وممثلي المؤسسات وقطاعات المتضامنين مع فلسطين. وقد نُظّم هذا المؤتمر خلال هاتين السنتين من قِبلَ مؤسسة مؤتمر فلسطينيي أوروبا، ومركز العودة الفلسطيني، بالاشتراك مع مؤسسات فلسطينية أوروبية[49].

وفي سنة 2017 تمّ إطلاق "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، حيث اجتمع نحو ستة آلاف فلسطيني في مدينة إسطنبول التركية من كل أصقاع الأرض للمشاركة فيه على مدى يومي 25 و2017/2/26. وشهدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، الذي دعت إليه سبعون شخصية سياسية وأكاديمية فلسطينية، إلقاء العديد من الكلمات التي تحدثت عن مسوغات انعقاد المؤتمر وتطلعات المشاركين فيه. واتهم رئيس المؤتمر أنيس القاسم، في كلمة له، قيادة السلطة الفلسطينية بأنها عطلت طاقات الفلسطينيين في الخارج، واستثنتهم من المشروع الوطني، مطالباً باسترداد "حقهم ودورهم" في منظمة التحرير. كما انتقد رئيس الهيئة العامة للمؤتمر سلمان أبو ستة ما وصفه بتهميش فلسطينيي الخارج.

وأعلنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر أن الأمانة العامة ستتخذ من العاصمة اللبنانية بيروت مقراً رسمياً لها. وأوضح رئيس اللجنة التحضيرية هشام أبو محفوظ أن الهيئة التأسيسية للمؤتمر انتهت إلى تشكيل هيكل تنظيمي على شكل هيئة عامة يرأسها أبو ستة مع ثلاثة نواب له،

وأمين سر، وأمانة عامة تضم أصحاب المبادرة ويرأسها الكاتب والمفكر الفلسطيني منير شفيق وأما نائبه فهو هشام أبو محفوظ.

وخلص المؤتمر، في بيانه الختامي، إلى أن انعقاده "يُشكل دعوة خالصة وصرخة عالية الصوت للعودة إلى الأصول والمنطلقات والثوابت والوحدة، واستعادة روح الثورة والتضحية، وتأكيد الحقّ الفلسطيني والعربي والإسلامي في فلسطين كاملة من البحر إلى النهر". وأشار البيان إلى أن "اتفاقية أوسلو وما تبعها من تنازلات، وفساد، وتنسيق أمني مع الاحتلال، ألحقت ضرراً فادحاً بمصالح الشعب الفلسطيني، ومست حقوقه الثابتة". وشدد المؤتمر على "حقّ شعبنا الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال والمقاومة ضدّ الاحتلال الصهيوني، ويعتبرها حقاً مشروعاً للشعب الفلسطيني كفلته الشرائع السماوية والقوانين الدولية". وطالب المؤتمر الفصائل الفلسطينية بـ"الوحدة على قاعدة الالتزام ببرنامج المقاومة والميثاق القومي العام 1964، والوطني الفلسطيني العام 1968"[50].

وما زالت دول أمريكا اللاتينية مناصرة للحقّ الفلسطيني، ويُشكل الفلسطينيون فيها كتلة بشرية واقتصادية ذات وزن مهم. وفي كانون الثاني/ يناير 2017 عُقد مؤتمران للجالية الفلسطينية هناك، بهدف توحيد جهود فلسطينيي دول أمريكا اللاتينية وتفعيل دورهم في خدمة القضية الفلسطينية؛ ففي تشيلي، اجتمع ممثلون عن 14 جهة تُشكل مرجعية لفلسطينيي أمريكا اللاتينية في العاصمة سانتياغو، على مدة ثلاثة أيام (6–2017/1/8)، بدعوة من الفيدرالية الفلسطينية في تشيلي (Palestinian Federation of Chile (FPCH. وقد أعلن المجتمعون عن توجههم لعقد مؤتمرهم السنوي الأول في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

أما اتحاد المؤسسات الفلسطينية للكاريبي وأمريكا اللاتينية (كوبلاك) Confederation of Palestinian Communities in Latin America and the Caribbean (COPLAC)، فقد اختتم في سانتياغو أيضاً، في 2017/1/11، اجتماعاً تحضيرياً للمؤتمر الرابع للاتحاد، بعد ربع قرن من تجميد نشاط الاتحاد، في خطوة وصفت بأنها رداً على فعالية سانتياغو الأولى. وعُقد مؤتمر كوبلاك خلال الفترة 19–2017/10/22، في ماناغوا، عاصمة نيكاراغوا، وأكد الرئيس محمود عباس، في رسالة تلاها السفير الفلسطيني لدى الولايات المتحدة حسام زملط، على "أهمية حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية"، فيما قال الأمين العام لكوبلاك حسن صافية: "نمرّ بمرحلة صعبة وفي مثل هذه المراحل، لا بدّ من رصّ الصفوف مع الأصدقاء"[51].

وعلى الرغم من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وحرمانهم من أبسط حقوقهم المدنية والسياسية، أصدرت وكالة الأونروا في بداية سنة 2016 قراراً يقضي بتخفيض خدماتها الصحية

بإقليم لبنان وحده دون دول الأقاليم الأخرى. مما دفع اللاجئون هناك إلى إعلان رفضهم القاطع لكافة القرارات والإجراءات "الظالمة" التي اتخذتها الأونروا، وطالبت الأونروا بالتراجع عن هذه السياسات وإعادة كل الخدمات والتقديمات التي قلصتها. وأعلنت قيادة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية الفلسطينية في لبنان الإضراب العام، وتنفيذ وقفة احتجاجية جماهيرية أمام مكاتب مدراء الأونروا في المخيمات، وشدّدت على تواصل الحراك الشعبي حتى تتراجع إدارة الأونروا عن قراراتها "التعسفية الظالمة". واستمرت التحركات الاحتجاجية التي عمّت المخيمات الفلسطينية لأكثر من مئة يوم، حتى قرّرت الأونروا في 2016/4/16 تجميد العمل بـ"خطة الاستشفاء" (تقليص الخدمات الصحية)[52].

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

1. الناتج المحلي الإجمالي للسلطة الفلسطينية (الضفة والقطاع):

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي مقياساً تجميعياً للإنتاج الذي يتم خلال فترة زمنية محددة، ويقدر إما بأسعار السوق أو بأسعار المنتجين أو بالأسعار الأساس[53]. ولهذا المقياس أهميته للباحثين والدارسين والمهتمين ولمتخذي القرار، في الجهات التنفيذية والرقابية والإعلامية. حيث يتاح من خلاله حصر وتحديد إسهام مختلف الأنشطة والقطاعات في توليد هذا الناتج، وبالتالي يُستفاد منه في قياس التطور الاقتصادي محلياً وإقليمياً ودولياً، مما يشكل حافزاً للاهتمام بإعداد تقديرات هذا الناتج، والتسريع بإصدارها ونشرها تباعاً.

وما يزال هذا المقياس من أبرز المؤشرات الاقتصادية المستخدمة وأوسعها انتشاراً، بالرغم من التحفظات العديدة بشأنه، خصوصاً مع اختلاف القوة الشرائية للدولار محلياً عن القوة الشرائية المكافئة له خارجياً[54].

وللناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المرتفع انعكاساته الإيجابية على ارتفاع الاستثمار المحلي وزيادة عائداته مستقبلاً، وفي زيادة ثقة المستثمرين الأجانب وبالتالي زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع نمو أقل في الدَّين الخارجي، كنسبةٍ من الناتج المحلي الإجمالي[55].

أ. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يلاحظ تباينٌ في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2014–2017، إذ كان سالباً سنة 2014 نظراً للحرب الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة، غير أن الناتج أخذ في التحسُّن فتزايد ليصل إلى 3.4% سنة 2015 و4.7% سنة 2016. ولكن جاءت

The Palestine Strategic Report 2016-2017

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016-2017

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 14-5034 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت